

وحدة إستطلاع الرأي*

الرأي العام والديمقراطية

* وحدة استطلاع الرأي: وحدة تابعة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متخصصة في إجراء المسوحات الاجتماعية واستطلاعات الرأي في المنطقة العربية، وتقوم بإجراء المؤشر العربي.

في ضوء المُعطى المتمثّل بأنّ التحول الديمقراطي أصبح عنصرًا في سياسات بعض الدول الكبرى في العالم. وغنيّ عن القول إنّ التحولات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بدول المنطقة العربية، وانتشار التعليم وثورة الاتصالات، وميلاد أدوات وآليات اتصال جديدة بين فئات المجتمعات، قد ساهمت بفاعلية، أيضًا، في النقاش في موضوع آليات التحول الديمقراطي ومعوّقاته، وأدّت دورًا أساسيًا في خلق مجالات عامّة، وشبه عامّة؛ للتواصل والنقاش، والتأثير خارج إطار المجالات المتاحة تقليديًا.

ولقد تضمن النقاش في موضوع التحول الديمقراطي، متأثرًا بالعوامل السّابقة، خلال العقود الثلاثة الماضية، موضوعات عديدة ذات أهمية، ولا سيما ما يتعلق منها بمفهوم الديمقراطية، وآليات التحول الديمقراطي ومعوّقاته. وضمن النقاط المثارة في موضوع الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، برزت عدّة أسئلة وطروحات مهمة، منها:

- هل تشكّل خصوصية المجتمع العربي وثقافته عائقًا أمام الانطلاق نحو تحوّل ديمقراطي، أسوأً بمجتمعات أخرى؟ وهل أنّ النظام الديمقراطي وثقافة المجتمع العربي يتواءمان؟ ثمّ هل أنّ هذا المجتمع مهيبًا للحكم الديمقراطي؟ وفي هذا السياق كثيرًا ما كانت تطرح آراء من قبيل أنّ الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة غير ديمقراطية، وهذا يعني أنّ المواطنين غير ديمقراطيين، أو أنهم لا يؤيدون الديمقراطية.

- إنّ التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يواجه معضلةً تتمثّل بأنّ بديل الأنظمة السياسية القائمة هو الفوضى، وعدم الأمان والاستقرار.

- عدم وجود قوَى ديمقراطية تُؤمّن بتداول السلطة واحترام رغبات المواطنين، مقابل وجود قوَى إسلامية هي الأكثر تنظيمًا، والأبغ تأثيرًا، والأشدّ قدرةً على الاستيلاء على السلطة، من خلال انتخابات حرّة. ويأتي التخوفّ من إمكانية عدم احترامها مبدأ تداول السلطة، ومن وجود قوَى غير إسلامية لا تعكس انحيازها إلى الديمقراطية.

- إنّ الديمقراطية بوصفها مفهومًا وممارسةً هي مفهوم وآلية خارجية (غربية) تجرى محاولة فرضها على دول ومجتمعاتٍ عربية ترفضها ولا تؤمن بها.

هذه النقاط وغيرها هي من أكثر الموضوعات طرحًا للنقاش بين النخب، والقوى السياسية، والخطاب الرسمي، عندما تكون الديمقراطية، إضافةً إلى التحول الديمقراطي، موضوعًا للحوار. وقد حدث تحوّل

تكاد تكون موضوعات الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، والتأسيس للديمقراطية - بوصفها أرضيةً للحكم في دول المنطقة العربية - أكثر الموضوعات تداولًا ونقاشًا وبحثًا، وهي لا تقلّ بذلك أهميةً عن كلمات أخرى مثل التنمية، والتحول الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة معضلات كثيرة مثل البطالة والفساد. وإنّ النقاش المتعلّق بالتحول الديمقراطي، وآلياته، ومعوّقاته يُعدّ من النقاش الحديث المتجدّد نسبيًا. ففي عقود الخمسينيات، والستينيات، والسبعينيات، من القرن الماضي كان موضوع الديمقراطية مهمّشًا في النقاش العامّ الذي سيطرت عليه ألفاظ الاستقلال عن الاستعمار، والتنمية المستقلة، والارتفاع بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، حتى أنّ المطالبة بالحرية كانت في مجملها مطالبهً بتحرر الشعوب من الاستعمار.

غير أنّ كلمة الديمقراطية، وغيرها من الكلمات المرتبطة بها، منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت متداولةً في خطاب المثقفين والنخب والمحليلين في المنطقة العربية. بل أصبحت تلك الكلمة، تدريجيًا، جزءًا من الخطاب الرسمي لبعض أنظمة الحكم في المنطقة العربية، بغضّ النظر عن مدى تحقّق الديمقراطية أو التسلّط بالنسبة إلى هذه الأنظمة.

لا شكّ في أنّ الحوار المتعلّق بالديمقراطية، والتحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي، قد تأثر على مدار العقود الثلاثة الماضية، بعوامل ومتغيرات عديدة ساهمت، بدرجات متفاوتة، في إعادة إنتاج النقاش بشأن الديمقراطية ومعوّقاتها، في المنطقة العربية، إضافةً إلى النقاش بشأن أسسها، وعناصرها، ومحدداتها، في هذه المنطقة. كما ساهمت هذه المتغيرات والتحولات أحيانًا في أن تكون للتحول الديمقراطي مركزيةً النقاش بين نخب الدول العربية وأنظمتها السياسية، أو في تراجع هذا التحول ليصبح موقعه في مراحل معينة في أدنى قائمة الأولويات.

لقد كانت بعض المتغيرات، مثل الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم من آسيا إلى أميركا اللاتينية، مرورًا بانتهاء الأنظمة السلطوية في أوروبا الشرقية، عاملاً مهمًا في دفع النقاش المتعلّق بالتحول الديمقراطي، وخصوصًا أنّ المنطقة العربية تخلفت عن مناطق أخرى في العالم. كما أنّ الأحداث الكبيرة التي شهدتها هذه المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية؛ مثل تحولات الصراع العربي الإسرائيلي، واحتلال العراق، والحروب، والصراعات الداخلية في بعض الدول، إضافةً إلى صعود حركات الإسلام السياسي بوصفها أطرًا سياسيةً وشعبيةً معارضةً ومؤثّرةً في المجتمعات العربية، ساهمت في أن يأخذ الحوار في موضوع الديمقراطية أبعادًا وعناصر جديدةً، وبخاصّة

وقد خلّصت النتائج إلى أنّ الأغلبية الكبرى من مواطني المنطقة العربية قادرة على تقديم تعريفٍ ذي دلالةٍ لمفهوم الديمقراطية؛ إذ قدّم ٧٩ في المئة من المستجيبين إجابةً ذات محتوى ودلالة، عند سؤالهم عن أهمّ شرطٍ يجب توافره في بلدٍ ما حتّى يعدّ بلدًا ديمقراطيًا. وقد كانت نسبة الذين أجابوا بـ "لا أعرف" ١٥ في المئة من المستجيبين، في حين رفضت نسبة ٦ في المئة، من المستجيبين، الإجابة عن هذا السؤال. وإنّ تحليل أكثر من ١٦ ألف إجابة أوردتها المستجيبون بوصفها شروطًا يجب توافرها، وتصنيفها، يشير إلى أنّ المواطنين العرب يفهمون الديمقراطية من خلال خمسة اتجاهاتٍ رئيسة، هي:

الاتجاه الأول: ضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية

إنّ الشروط التي أوردتها المستجيبون من جميع البلدان ضمن هذه الفئة هي الأكثر رواجًا، وهي تعادل ٣٦ في المئة من مجموع الإجابات التي تشير إلى أنّ مواطني المنطقة العربية ينطلقون - في رؤيتهم للديمقراطية - ممّا يحظى به الأفراد والجماعات في المجتمع من حقوق، وحرّيات مدنيّة وسياسيّة، مثل: الحريّات العامّة، والحرّيات الشخصية، وحرّية التجمّع والتنظيم، وحرّية الرأي والتعبير، وحرّية الإعلام. ولعلّ ضمان حرّية الرأي والتعبير، ضمن هذه الفئة من شروط الديمقراطية، كان الأكثر ذكرًا.

الاتجاه الثاني: العدل والمساواة

مثّلت نسبة الإجابات في هذا البند ١٧ في المئة من مجموع الشروط التي أوردتها المستجيبون. وتشير إجابات المواطنين التي صنّفت في هذا البند، إلى شروطٍ مرتبطة بوجود نظامٍ حكمٍ يُحقّق مبادئ العدل والمساواة والعدالة بين المواطنين. وشمل العدل في هذا السياق معنيين؛ أولهما إشاعة الحقّ بين الناس، وعدم ظلم أيّ منهم، وثانيهما ضمان حقوق المواطنين، وعدم الانتقاص منها. وجرى التركيز على مبادئ المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم. وفي إطار المساواة وعدم التمييز، ركّز بعض المستجيبين، بخاصّة في لبنان، والعراق، وموريتانيا، والأردن، وتونس، على عدم التمييز بين المواطنين، سواء كان ذلك على أسسٍ إثنيّة، أو طائفية، أو جهويّة.

الاتجاه الثالث: نظام حكم ديمقراطي

بلغت إجابات المستجيبين المصنّفة في هذه الفئة ١٥ في المئة من المجموع الكليّ للإجابات. وإنّ مدار الشروط التي أوردتها المستجيبون، وقد صنّفت تحت بند الشروط التي يجب توافرها في النظام السياسي

عميق، في النقاش المتعلّق بالديمقراطية والتأسيس لأنظمة ديمقراطية، بعد اندلاع الثورات العربية التي أكّدت فيها الجماهير إنهاء الأنظمة المستبدّة، والتي نادى فيها بتأسيس أنظمة ديمقراطية، لتمثّل مرحلة قطيعة بينها وبين التاريخ السّابق الذي تُصدر فيه الحرّيات، وتخضع فيه السلطة للهيمنة. إلا أنّ التعثر الذي تمرُّ به الثورات العربية في أكثر من بلد عربي قد أدّى إلى إحياء الأسئلة والطروحات السّابقة مرة أخرى، ليتجدد الحوار النخبوي في هذه الموضوعات وأهميتها في التحول الديمقراطي.

وبصرف النظر عن وجهة هذه القضايا والموضوعات، أو عدم صحتها، كان من الضروري موضوعيًا القيام بدراسات تهتمّ بتوجهات المواطنين نحو موضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي؛ لإثراء هذا النقاش بدراسات ميدانية تعكس آراء المواطنين. من أجل ذلك تناقش هذه الورقة اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو الديمقراطية متطلّعةً إلى تعميق الفهم بموقع الشارع العربي في هذا الحوار الدائم؛ لأننا نعتقد أنّ المواطنين العرب هم موضوع الحوار، وهدفه، وغايته.

وبما أنّ المعايير التي يستخدمها المؤشر العربي لقياس اتجاهات الرأي العامّ نحو الديمقراطية متعدّدة ومتنوعة، فسوف تقتصر هذه الورقة على مناقشة فرضيتين؛ أولهما متمثلة بالسؤال: هل يفهم المواطن العربي الديمقراطية ويتمثّلها تمثّلًا واضحًا؟ أمّا ثانيتهما فمدارها على السؤالين: هل يؤيد الرأي العامّ في المنطقة العربية النظام الديمقراطي؟ أم هل هو منحاز إلى غيره من الأنظمة غير الديمقراطية؟

وقد اعتمد المؤشر لقياس مدى تأييد الرأي العامّ في المنطقة العربية للديمقراطية ثلاثة أساليب، أولها تعرّف اتجاهات الرأي العامّ مقولاتٍ سلبيةً، عادةً ما يجري استخدامها لانتقاص من النظام الديمقراطي، وثانيها سؤال مباشر متعلّق بمدى تأييد الرأي العامّ للنظام الديمقراطي. أمّا الأسلوب الثالث فهو تمثّل بآراء المواطنين في النظام السياسي الأكثر ملاءمةً لبلدانهم من الناحية الإجرائية.

مفهوم المواطنين للديمقراطية

لقد كان من أهداف المؤشر العربي تعرّف مفهوم المواطنين العرب للديمقراطية؛ وذلك من خلال سؤال المستجيبين عن أهمّ شرطٍ يجب توافره ليُعدّ بلدًا ما، بلدًا ديمقراطيًا. وقد اعتمد المؤشر أسلوب السؤال المفتوح (الخالي من خيارات مسبقة)، اجتنابًا للتأثير في المستجيبين عند قراءة الخيارات في الأسئلة المغلقة.

وتدُلُّ الشروط التي أوردتها المستجيبون في المنطقة العربية - بوصفها شروطاً ينبغي توافرها في بلدٍ ما ليُعدَّ بلدًا ديمقراطيًا - على أنه ليست هناك اختلافاتٌ جوهريةٌ بين مواطني المنطقة في تعريفهم للديمقراطية أو إدراكهم مفهومها من ناحية، وعلى تباين تركيز المستجيبين على فهم الديمقراطية ضمن اتجاهاتٍ وأطرٍ محدّدة من ناحية أخرى. ويُفضي التشابه الكبير - وأحيانًا التطابق في الكلمات المستخدمة في تعريف الديمقراطية بين إجابات المستجيبين، في دولٍ مختلفة من دول المنطقة العربيّة - إلى استنتاج وجود تماثلٍ في الإطار المعرفي والثقافي للمواطنين العرب، وفي ذلك دلالة على تشابه واقعهم الاقتصادي والاجتماعي وأوضاعهم السياسية. ولكن لئن أورد المستجيبون هذه الشروط ضمن التصنيفات الآنف الذكر، فإنّ بينهم تبايناتٍ تتمثل بتركيز مستجيب دولي ما على شروطٍ بعينها، كما نتبيّن ذلك من الجدول (١).

عند مقارنة أهمّ الشروط التي أوردتها المستجيبون في هذا الاستطلاع (المؤشّر العربيّ ٢٠١٢-٢٠١٣) بتلك التي أوردتها المستجيبون في استطلاع المؤشّر عام ٢٠١١، تُظهر النتائج أنّ تعريف المواطنين في المنطقة العربيّة قد تغيّر إلى حدٍّ ما؛ فقد جرى تعريف الديمقراطية من خلال إنشاء نظامٍ ديمقراطي، في استطلاع المؤشّر ٢٠١١، من جانب ٨ في المئة من المستجيبين. أمّا في هذا الاستطلاع فقد ارتفعت هذه النسبة إلى نحو الضعف (١٥ في المئة). وفي المقابل، انخفضت نسبة الذين قالوا إنّ الديمقراطية هي تحسين الأوضاع الاقتصادية من ٦ في المئة، في استطلاع المؤشّر ٢٠١١ إلى ٣ في المئة في الاستطلاع الحالي (المؤشّر ٢٠١٢-٢٠١٣). وعلى الرغم من أنّ الرأى العامّ في المنطقة العربيّة بقي محافظاً على الاتجاهات الخمسة الرئيسة في تعريفه للديمقراطية، فإنّ الانحياز إلى الديمقراطية - بمعناها السياسي - قد ارتفع على حساب معناها السوسولوجي أو الاقتصادي (انظر الشكل (١)).

الموقف من الديمقراطية

إذا كان مواطنو المنطقة العربية قادرين على تقديم تعريف ذي محتوى للديمقراطية يعكس فهمهم لمهيتها، فإنّ في ذلك دلالةٌ جليّةٌ على أنّ القول إنهم غرباء عن هذا المفهوم لا يُعدُّ أمرًا دقيقًا. ولكن يبقى من المهمّ، أيضًا، معرفة مدى قبولهم للنظام السياسي الديمقراطي. وقد جرى قياس اتجاهات الرأى العامّ بنحو خمس

الديمقراطي الحاكم، إمّا هو على مبادئ الحكم الديمقراطي؛ كأن يكون الشعب هو مصدر السلطات، وأن يكون المواطنون مشاركين في عملية صنع القرار، وأن يكونوا هم الذين يعود إليهم أمر اختيار السلطات، وأن يضمن هيكل النظام السياسي تداول السلطة، وأن يقوم نظام الحكم على التعددية الحزبية والسياسية واستقلال السلطات، في إطار الرقابة والتوازن بينها. وقد ركّز المستجيبون على هذه العناصر تركيزًا متساويًا.

الاتجاه الرابع: الأمن والاستقرار

مثّلت الإجابات التي صُنّفت ضمن هذا البند ٦ في المئة من كلّ الشروط التي أوردتها المستجيبون. وينطلق المواطنون من أنّ الشرط الأساسي الذي يجب توافره في بلدٍ ما حتّى يُعدَّ بلدًا ديمقراطيًا، هو الأمن والاستقرار، وغياب الفوضى، وتوافر النظام والأمان للبلد بصفةٍ عامّة، وللمواطن بصفةٍ خاصّة.

الاتجاه الخامس:

تحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين

كانت نسبة الإجابات التي أُدرجت في هذا البند ٣ في المئة من الشروط كلّها. وينطلق فيها المواطنون من فهمٍ اقتصادي واجتماعي للديمقراطية؛ بمعنى أنّ الشرط الأهمّ لعدّ بلدٍ ما بلدًا ديمقراطيًا، هو تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، سواء كان ذلك من خلال التنمية الاقتصادية بصفةٍ عامّة، أو من خلال خلق فرص عملٍ، أو محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن. وقد ركّز المستجيبون ضمن هذا الاتجاه، على نحوٍ خاصّ، على محاربة البطالة والفقر^(١).

وبناءً عليه، يتّضح أنّ أكثرية الرأى العامّ منحازةً إلى تعريف الديمقراطية بمعناها السياسي المرتكز على ضمان الحقوق والحريّات السياسيّة، أو على نظام حكمٍ يضمن التعددية السياسيّة وتداول السلطة، أو من خلال نظامٍ يضمن تحقيق العدل والمساواة بين أفراد مجتمعه.

١ لقد أورد المستجيبون شروطاً أخرى يجب توافرها لوصف بلدٍ ما بأنه بلد ديمقراطي؛ وكانت نسبة ٢١ من الشروط التي وردت ذات طبيعة أخلاقية وقيمية مثل التعاون والمحبة بين أفراد المجتمع، والصدق، وغير ذلك. إلا أنّ هذه الشروط كانت قليلة التكرار في كلّ دولة من الدول التي أُجرِيَ فيها الاستطلاع؛ فلم تكن تُمثّل اتّجاهًا ذا قيمة إحصائية، سواء في الدُول مجتمعةً أو في أيّ دول على حدة. كما تضمّنت إجابات المستجيبين بعض الشروط الأخرى، بنسبٍ قليلة جدًّا، وهي تلك التي صُنّفت تحت البند "أخرى". ومن هذه الشروط "تطبيق الأحكام الدينيّة"، وهو بنسبة ٢,٣% من مجموع الإجابات، و"تطوّر الوعي والثقافة في المجتمع"، وهو بنسبة ٥,٥% من مجموع الإجابات أيضًا.

الجدول (١)

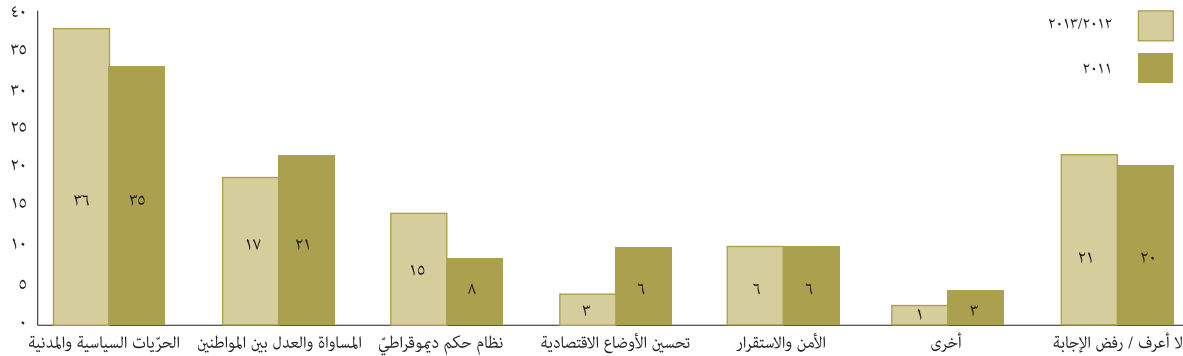
جدول الشروط التي أوردتها المستجيبون بوصفها شروطاً يجب توافرها ليعُدَّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًا

المجموع	لا أعرف/ رفض الإجابة	أخرى	توصيف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية	تحسين الأوضاع الاقتصادية	الأمن والاستقرار	نظام حكم ديمقراطي	المساواة والعدل بين المواطنين	الحريات السياسية والمدينة	
١٠٠	٦	١	٣	٥	٥	١٢	١٥	٥٤	لبنان
١٠٠	٣	١	٠	١	٢٩	٣	١١	٥٢	موريتانيا
١٠٠	١٩	١	٢	٢	٦	٨	١٥	٤٨	فلسطين
١٠٠	١١	١	٢	٣	١٠	١١	١٧	٤٤	الأردن
١٠٠	٢١	٠	٣	٠	١	١٧	١٤	٤٤	العراق
١٠٠	٢٦	٢	٠	٢	١	٨	٢٠	٤٢	الجزائر
١٠٠	٢٥	٠	٠	٠	٠	٣٧	٠	٣٨	ليبيا
١٠٠	٣٠	٠	٠	١	١	٨	٢٤	٣٥	السعودية
١٠٠	٣٢	٢	٢	١	٦	١٢	١٠	٣٤	السودان
١٠٠	٣٥	٠	١	١	١	٨	٢٥	٢٨	الكويت
١٠٠	٢٧	٢	١	٤	٦	١٣	١٩	٢٨	مصر
١٠٠	١٦	٣	٤	٨	٧	١٧	٢٠	٢٦	تونس
١٠٠	١٨	١	٢	٣	٣	٤٨	١١	١٤	اليمن
١٠٠	٢٣	١	١	١٣	٣	١٤	٣٦	١٠	المغرب
١٠٠	٢١	١	١	٣	٦	١٥	١٧	٣٦	المعدل

الشكل (١)

الشروط التي أوردتها المستجيبون بوصفها شروطاً يجب توافرها ليعُدَّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًا،

في استطلاع المؤشر العربي ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنةً بنتائج المؤشر عام ٢٠١١



وجهات نظر، عادةً ما يجري تداولها من جهة أنها دليل على إشكالياتٍ محتملة في النظام السياسي الديمقراطي، أو من جهة إصاها به.

ولقد رُوِّج، في المنطقة العربية، لوجهات النظر هذه؛ من أجل التشكيك في مزايا النظام السياسي الديمقراطي، أو تأكيد نقائصه وعيوبه، أو بوصفها دليلاً على ضعف فعاليته على المستوى العملي، أو من أجل القول إن الديمقراطية ليست ملائمةً لقيم المجتمعات العربية وثقافتها. وإن كثيراً من دُعاة وجهات النظر هذه ومرؤجيتها، كانوا ينطلقون من موقفٍ مُعادٍ لتطبيق الديمقراطية في المنطقة العربية، أو من اقتناعهم بأنّ في النظام الديمقراطي عيوباً ونقائص عديدة لا تؤهلّه لأن يكون معتمداً لدى مواطني المنطقة العربية. أما وجهات النظر التي اعتمدت لتعريف آراء المواطنين في هذا الاستطلاع، فقد كانت ممثلةً بالعبارات التالية:

النظام الديمقراطي سيئٌ بالنسبة إلى الأداء الاقتصادي.
النظام الديمقراطي غير حاسم وحافل بالمشاحنات.
النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام العامّ.
النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام.
مجتمعنا غير مهياً لممارسة النظام الديمقراطي.

وودت النتائج على عدم موافقة أكثرية الرأي العامّ على العبارات السابقة؛ إذ عارض ٦٤ في المئة من المستجيبين القول إنّ "النظام الديمقراطي سيئٌ بالنسبة إلى الأداء الاقتصادي"، مقابل موافقة ٢٢ في المئة على هذا الرأي. كما عارض ٦٣ في المئة من المستجيبين القول إنّ "النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام"، مقابل موافقة ٢٣ في المئة عليها. وعارضت أكثرية المستجيبين - وإن كان ذلك بنسبة أقلّ من ٥٣ في المئة - القول إنّ "النظام الديمقراطي غير حاسم وحافل بالمشاحنات"، مقابل موافقة ٣٣ في المئة عليها. وعارضت أكثرية المستجيبين في المنطقة العربية، بنسبة ٦٨ في المئة، القول إنّ "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، مقابل موافقة ١٨ في المئة من المستجيبين عليها. وبنسبة أقلّ، عارض ٤٥ في المئة القول إنّ مجتمعاتهم غير مهياً لممارسة النظام الديمقراطي، مقابل موافقة ٤٠ في المئة عليها (انظر الشكل (٢)).

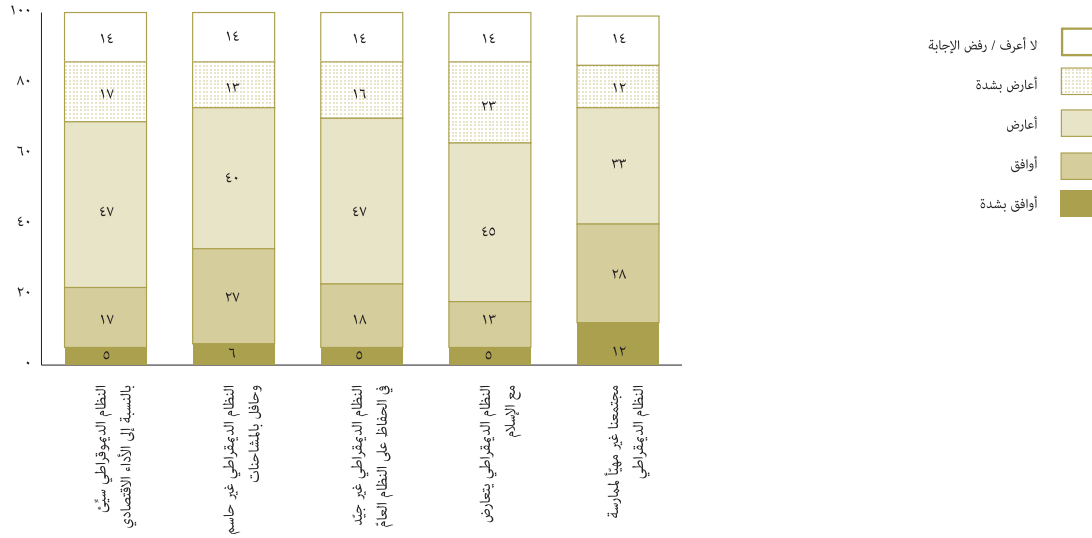
تأييد النظام الديمقراطي

أظهر السياق السابق أنّ مواطني المنطقة العربية يرفضون مقولاتٍ سلبيةً عن الديمقراطية أو النظام الديمقراطي؛ ما يدلّ على أنّ الرأي العامّ منحازٌ إلى نظرةٍ إيجابية بشأن الديمقراطية. إلا أنّ المؤشّر العربيّ قد استخدم بعض المعايير لمعرفة مدى قبول الرأي العامّ للنظام السياسي الديمقراطي؛ فقد طُرحت بعض الأسئلة التي تقيس تأييد الرأي العامّ لهذا النظام أو معارضته. وفي هذا السياق، سُئل المستجيبون إن كانوا يوافقون على القول إنّ "النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلات، فإنه أفضل من غيره من الأنظمة"، وهو سؤال أساسي؛ لأنه يُظهر تأييد الرأي العامّ للنظام الديمقراطي أو رفضه. كما جرى تعريف اتجاهات الرأي العامّ بشأن ملاءمة بعض الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمة حكم في بلدان المستجيبين. وقد طُرحت على المستجيبين بعض الأنظمة السياسيّة لتعرف مدى ملاءمتها لأن تكون أنظمةً سياسيّةً في بلدانهم.

إنّ مقارنة نسب المستجيبين التي ترفض العبارات السلبية في استطلاع المؤشّر العربي ٢٠١٢-٢٠١٣، بنسبهم عام ٢٠١١، يشير إلى أنّ نسب الرفض في ذلك الاستطلاع كانت أعلى ممّا هي عليه في هذا الاستطلاع؛ ما يعكس أنّ الثورات العربية على ما يبدو قد ساهمت في ارتفاع

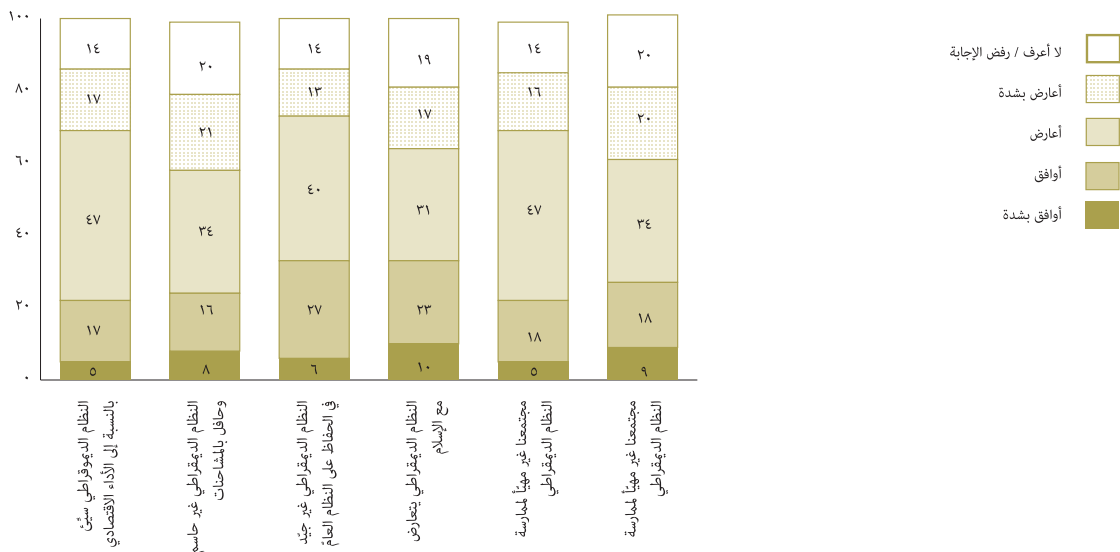
الشكل (٢)

مؤيدو بعض العبارات بشأن النظام السياسي الديمقراطي ومعارضوها



الشكل (٣)

مؤيدو بعض العبارات بشأن النظام السياسي الديمقراطي ومعارضوها في استطلاع المؤشر العربي ٢٠١٢-٢٠١٣، مقارنةً باستطلاع المؤشر ٢٠١١



المجتمع المدني، وحرية المشاركة في تظاهرات واعتصامات سلمية. أما الذين قالوا إن وجود مثل هذه الحريات والمبادئ في بلدانهم غير مهم، فإن نسبهم محدودة، وهي تتراوح ما بين ٤ في المئة و١٣ في المئة. ويظهر جلياً أن مواطني المنطقة العربية أكدوا أهمية توافر حريات الرأي والصحافة، وكذلك المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي (مقاومة الحكومة، وانتخابات حرة ونزيهة، وتداول السلطة)، بنسب أكبر من تلك التي أكدوا بها أهمية توافر حريتي التجمع والتنظيم (انظر الشكل (٥)).

الأنظمة السياسية الأكثر ملاءمة

لقد ذُكرت للمستجيبين في المنطقة العربية بعض الأنظمة السياسية، ثم سئلوا عن مدى ملاءمتها لبلدانهم. وقد كانت هذه الأنظمة على النحو الآتي:

نظام سياسي تعددي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها، من خلال انتخابات دورية (نظام ديمقراطي).

نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط، في الانتخابات الدورية.

نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط.

نظام محكوم بالشريعة الإسلامية، من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية.

نظام سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات، من دون إيلاء آراء المعارضة أي أهمية (نظام سلطوي).

تشير النتائج إلى أن أكثرية الرأي العام في المنطقة العربية منحازة إلى نظام سياسي ديمقراطي؛ إذ إن ٧١ في المئة من المستجيبين قالوا إن هذا النظام "ملائم جداً"، أو "ملائم" ليطبق في بلدانهم. إضافة إلى أن ١١ في المئة قالوا إن النظام الديمقراطي هو "نظام ملائم إلى حد ما". وفي المقابل، قال ٨ في المئة من المستجيبين إن النظام الديمقراطي غير ملائم على الإطلاق. وقال ٢٢ في المئة إن النظام السياسي الذي يقتصر على تنافس الأحزاب الإسلامية فقط هو نظام "ملائم جداً"، أو "ملائم". في حين قال ١٩ في المئة إنه "ملائم إلى حد ما". ورأى نحو نصف الرأي العام في المنطقة العربية أن مثل هذا النظام "غير ملائم على الإطلاق" ليطبق في بلدانهم. أما على صعيد مدى ملاءمة

أما على صعيد اتجاهات الرأي العام نحو القول إن "النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلات، فإنه أفضل من غيره من الأنظمة"، فقد وافق أكثر من ثلثي المستجيبين (٦٨ في المئة) عليها، مقارنةً بـ ١٨ في المئة فقط، عارضوها. ومما لا شك فيه أن هذا يعبر بوضوح عن انحياز مواطني المنطقة العربية إلى النظام الديمقراطي، وإلى ضعف التيار الذي صرح بأنه يعارض الفكرة التي مفادها أن النظام الديمقراطي أفضل من غيره.

ولئن ذكرت أغلبية المستجيبين، في جميع البلدان المستطلعة آراء مواطنيها، أن النظام الديمقراطي هو أفضل من غيره من الأنظمة، فإن تفضيل المواطنين النظام الديمقراطي كان متفاوتاً من بلد إلى آخر؛ فقد أيد ما بين ٧٠ و٩٠ في المئة من مستجيبين لبنان، والأردن، واليمن، والمغرب، والعراق، والسودان، وتونس، النظام الديمقراطي. في حين تراوحت النسبة في كل من العراق، والجزائر، ومصر، وموريتانيا، والسعودية، والمغرب بين ٥٧ في المئة و٧٠ في المئة (انظر الشكل (٤)).

وفي سياق اختبار اتجاهات الرأي العام نحو تأييد الديمقراطية، سئل المستجيبون عن أهمية توافر بعض الحريات في بلدانهم. وقد طرح هذا السؤال على نحو مرتب بالحريات والحقوق والمبادئ، ضمن ثلاثة محاور، هي:

حرية الرأي: تضمّن هذا المحور السؤال عن حرية الصحافة، وحرية التعبير عن الرأي.

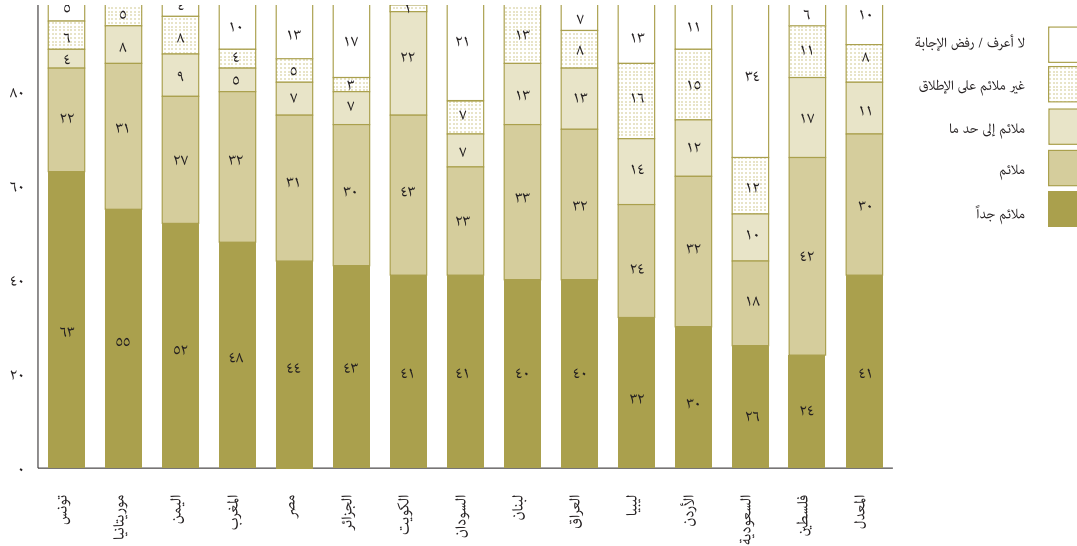
حرية التجمع والتنظيم: تضمّن هذا المحور السؤال عن حرية الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وحرية الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني، وحرية المشاركة في تظاهرات واعتصامات سلمية.

مبادئ أساسية متعلقة بوجود النظام الديمقراطي: تضمّن هذا المحور أسئلة عن حرية مقاومة الحكومة ومؤسساتها، ومبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة، واحترام مبدأ تداول السلطة (احترام حقّ الفائزين في الانتخابات في تشكيل السلطة).

وتُظهر النتائج أن هناك شبه إجماع لدى الرأي العام في المنطقة العربية على أهمية توافر الحريات والمبادئ الثمانية التي جرى السؤال عنها؛ فقد عبّر أكثر من ٩٠ في المئة عن أهمية توافر حرية الصحافة، وتوافق نحو ٨٨ في المئة على حرية مقاومة الحكومة ومؤسساتها، وعلى مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة. وأجمع ٨٧ في المئة على أهمية توافر احترام مبدأ تداول السلطة في بلدانهم. كما عبّر نحو ٨٠ في المئة عن أهمية توافر حرية الانتساب إلى الأحزاب السياسية في بلدانهم، وحرية الانضمام إلى منظمات

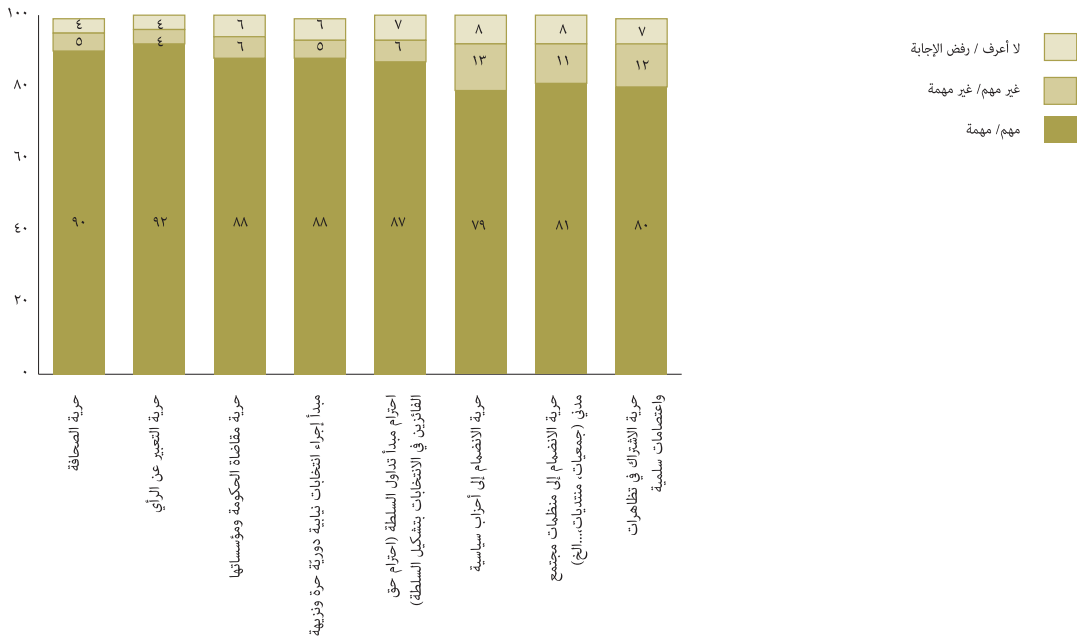
الشكل (٤)

مؤيدو عبارة "النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلات، فإنه أفضل من غيره من الأنظمة"، ومعارضوها بحسب بلدان المستجيبين



الشكل (٥)

المستجيبون القائلون إن توافر بعض الحريات والحقوق في بلدانهم أمر مهم، والقائلون إنه غير مهم



بشأنها؛ فإن مواطني هذه المنطقة يرونها من خلال فهم سياسي قائم على ضمان الحريات السياسية والمدنية، ونظام حكم يحترم التعددية وتداول السلطة، أو من خلال مفهوم سياسي سوسولوجي يعتمد على نظام حكم يحقق العدل والمساواة بين المواطنين. ويرز، أيضاً، في مفهوم الديمقراطية لدى مواطني المنطقة العربية اتجاهان: أحدهما متعلق بجانب اقتصادي واجتماعي، والآخر مرتبط بتحقيق الأمن والاستقرار. ويمثل هذان الاتجاهان مجتمعين ٩ في المئة من مجموع المفاهيم التي يمتثلها المواطن العربي في ما يتعلق بالديمقراطية. وقد قدّم المواطنون الذين أدلّوا بتعريف للديمقراطية، تعريفات ذات دلالة إيجابية تدلّ على أنّ البلد الديمقراطي هو البلد الذي يحلّ مشكلة البطالة، أو يضمن حرية الرأي والتعبير، أو العدل والمساواة. ولعلّ ما يلفت الانتباه أنّ مجموع الإجابات التي قدّمت تعريفات سلبية للديمقراطية، لم تتجاوز ٢٠ إجابة من أصل ١٦ ألف إجابة؛ ما يعني أنّ فهم المواطنين للديمقراطية هو فهم إيجابي؛ وهو مؤشر دالّ على قبولها من الناحية المبدئية.

إنّ الرّأي العامّ في المنطقة العربية منحازاً إلى النّظام الديمقراطي، وترى أغلبيته أنّ هذا النّظام هو النظام الأفضل؛ لذلك لا تجد بعض الأقوال؛ من قبيل "النظام الديمقراطي سيئ بالنسبة إلى الأداء الاقتصادي"، أو "غير جيد في الحفاظ على النظام"، رواجاً لدى المواطن في هذه المنطقة. كما أنّ الرّأي العامّ يرفض القول إنّ "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام". ويتجلى انحياز المواطنين في المنطقة العربية إلى الديمقراطية من خلال توافقيهم على أهمية توافر حريات الرّأي، وحرّيات التّجمّع والتنظيم، إضافةً إلى مبادئ تداول السلطة، ودورية الانتخابات وحرّية مقاضاة الحكومة في بلدانهم. إنّ النظام السياسي الديمقراطي، إذن، هو النظام الأكثر ملاءمةً لبلدان المستجيبين، وهو المؤشّر الجليّ على رفض احتكار السلطة، وقبول مبدأ تداولها.

كما يعكس تقييم الرّأي العامّ لمستوى الديمقراطية في البلدان العربية أنّ المواطنين يدركون مستوى الديمقراطية في بلدانهم، بل إنّ نتيجة هذا التقييم لم تكن إيجابية؛ ذلك أنّ معدّل مستوى الديمقراطية، في هذه البلدان، كان ٥ درجات على سلمٍ رقميٍّ مكوّن من درجاتٍ عشرٍ. يُضاف إلى ذلك أنّ نسب الذين قالوا إنّ الحريات السياسية والمدنية ومبادئ النظام الديمقراطي مضمونة كلياً، أقلّ من ثلث المستجيبين.

بناءً على ذلك، يكون القول إنّ مفهوم الديمقراطية غريب عن المواطنين في المنطقة العربية، وأنّه ليس لديهم تصوّر لها، أو تمثّل، ادعاءً غير دقيق على الإطلاق، شأن القول إنّ مواطني المنطقة العربية لا يقفون موقفً المنحاز إلى قبول النظام الديمقراطي وتفضيله على

نظام محكوم بالشريعة الإسلامية، من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية، فقد رأى ٢١ في المئة من الرّأي العامّ في المنطقة العربية أنّ مثل هذا النظام "ملائم جداً"، أو "ملائم".

في حين رأى ١٦ في المئة أنّه "ملائم إلى حدّ ما". وفي المقابل، قال ٥٠ في المئة إنّ "غير ملائم على الإطلاق". ورأى ١٤ في المئة من الرّأي العامّ العربي أنّ نظام الحكم التداولي الذي تتنافس فيه الأحزاب السياسية غير الدينية نظاماً "ملائم جداً"، أو "ملائم"، مقابل ١٤ في المئة يرون أنّه "ملائم إلى حدّ ما". وقال ٥٨ في المئة إنّ "غير ملائم على الإطلاق". أمّا على صعيد مدى ملاءمة نظام حكم غير ديمقراطي لا يأبه بالتعددية السياسية، حتّى في حال إجرائه انتخابات شكلية، فقد رأت أكثرية الرّأي العامّ، بنسبة ٦٢ في المئة، أنّه "غير ملائم على الإطلاق"؛ مقابل ١١ في المئة قالوا إنّ "ملائم جداً"، أو "ملائم"، وقال ١٤ في المئة إنّ "ملائم إلى حدّ ما" (انظر الشكل (٦)).

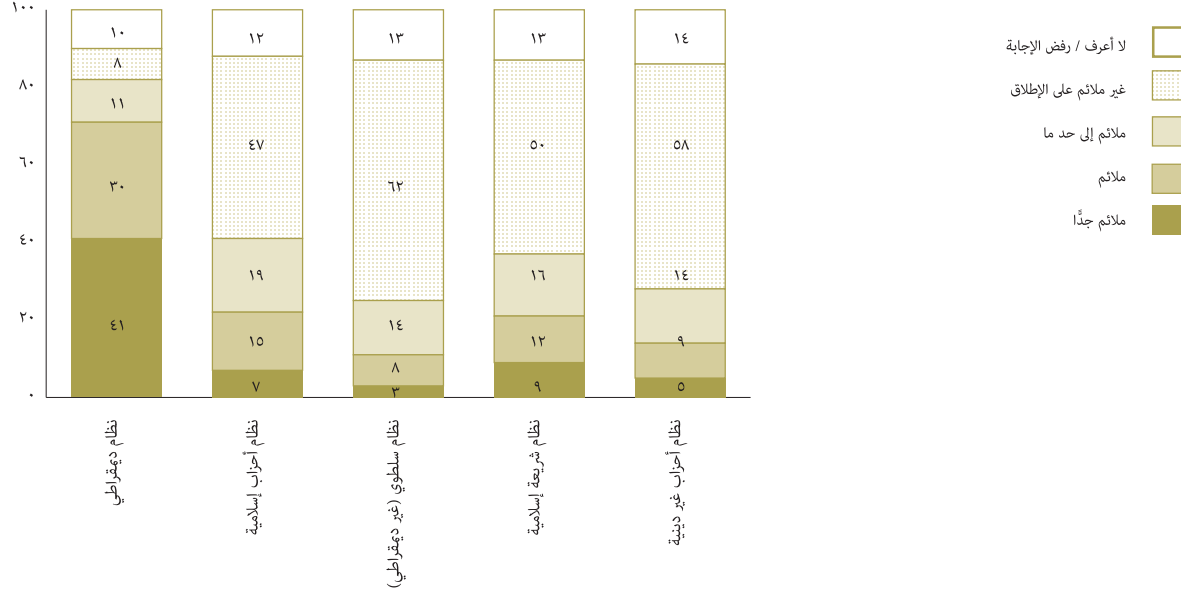
يبدو جلياً أنّ النظام الديمقراطي هو أكثر الأنظمة السياسية قبولاً لدى الرّأي العامّ في المنطقة العربية؛ ذلك أنّ نحو نصف الرّأي العامّ كان متوافقاً على أنّ جميع الأنظمة الأخرى التي طُرحت عليه غير ملائمة للتطبيق في بلدانهم.

وعند تحليل اتجاهات الرّأي العامّ بشأن ملاءمة بعض الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمة حكم في بلدان المستجيبين (بحسب البلدان التي شملها الاستطلاع)، فإنّ النتائج تُظهر أنّ أكثرهم قالوا إنّ النظام الديمقراطي هو نظام ملائم بدرجاتٍ متفاوتة (ملائم جداً/ ملائم/ ملائم إلى حدّ ما). وفي المقابل، تراوحت نسب المستجيبين الذين قالوا إنّ النظام الديمقراطي "غير ملائم على الإطلاق" لأن يطبق في بلدانهم، ما بين ١ في المئة عند الرّأي العامّ الكويتي، والرّأي العامّ الموريتاني، و١٦ في المئة عند الرّأي العامّ الليبي، وهي أعلى نسبة في هذا السياق. بل إنّ أغلبية المستجيبين في كلّ البلدان التي أُجري فيها الاستطلاع، قالت إنّ النظام الديمقراطي هو نظام حكم "ملائم جداً"، أو "ملائم" لتطبيقه في بلدانهم، ماعدا الرّأي العامّ السعودي؛ إذ إنّ نسبة الذين قالوا إنّ "ملائم جداً"، و"ملائم"، كانت ٤٤ في المئة من المستجيبين، يُضاف إلى ذلك ١٠ في المئة قالوا إنّ "ملائم إلى حدّ ما". وتجدر الإشارة إلى أنّ ٣٤ في المئة من الرّأي العامّ السعودي لم يعبروا عن رأيٍ تجاه ملاءمة النظام الديمقراطي لبلدهم، أو أنّهم رفضوا الإجابة.

إنّ الرّأي العامّ في المنطقة العربية، إذن، قادرٌ على تقديم تعريفٍ للديمقراطية ذي محتوى أو دلالة. ولئن لم يكن ثمة مفهومٌ سائدٌ

الشكل (٦)

اتجاهات الرأي العام بشأن ملاءمة بعض الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمة حكم في بلدان المستجيبين



والأهلي؛ فقد ذكر جلّ المواطنين أنه لا توجد أحزاب تمثلهم؛ ما يعني ضعفًا في الانتساب إلى الأحزاب السياسية، علاوةً على أنّ الانتساب إلى المنظمات الحديثة هو انتساب ضعيف أيضًا. وهكذا فإنّ التحدي الأساسي لديمقراطية مواطني المنطقة العربية يتأتّى، أساسًا، من ضعف الإقبال على الأدوات والأطر التي تنظم العمل السياسي الديمقراطي وتدافع عنه.

غيره من الأنظمة، أو موقف شبه المتوافق على هذا النظام؛ فمثل هذا القول مجاني للصواب أيضًا.

إلا أنّ الانحياز إلى النظام الديمقراطي ووجود تصور متعلّق بماهية الديمقراطية لا يعني أنّ القبول بالديمقراطية، واعتمادها نظامًا للحكم، يخلو من المخاطر. ولعل أهمّها الضعف البنيوي المتمثّل بانخراط المواطنين في الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية

تونس

في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آذار / مارس ٢٠١٤

وقد جرى توحيد موضوعي مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية مع موضوعي
الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية للعام الأكاديمي ٢٠١٣ / ٢٠١٤،
وهما كما يلي:

الموضوع الأول: أطوار التاريخ الانتقالية، مآل الثورات العربية.

الموضوع الثاني: السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز

www.dohainstitute.org



التوثيق